

فعلى سبيل المثال تم في عام 1938 م إنشاء دائرة تختص بتنظيم الشوارع والبيوت في مدينتي مسقط ومطرح، وكانت تفرض رسوماً على نقل النفايات عرفت وقتها برسوم البلدية (كما نص على ذلك قانون الجمارك للسلطنة عام 1938 م)، مما يؤكد أن فرض الرسوم من قبل البلدية ليس أمراً جديداً أو مستحدثاً، بل عرفه العمل البلدي منذ ما يقارب الستين عاماً. كما شهد عام 1939 م تعيين أول مجلس بلدي في مسقط وصاحبه في نفس العام إنشاء فرع للبلدية بمطرح، كما تواصلت جهود التطوير تلك، حتى توجت بصدر أول قانون للبلديات بالسلطنة، وهو قانون البلديات لسلطنة مسقط وعمان لسنة 69هـ - 1949 م، ورغم أن القانون قد جاء ذات طبيعة عمومية إلا أنه من الواضح أن بلدية مسقط كانت هي المعنية بالقانون بالنظر إلى أنها كانت البلدية الوحيدة القائمة آنذاك، والثاني بالجوانب القانونية المتعلقة بلجنة البلدية، فقد كُلفت البلدية بمهام أخرى مثل (الصرف على المدارس والمستشفيات، كما أضيف إلى صلاحيات البلدية في عام 1967 م أعباء تسجيل السيارات، ففي يونيو من عام 1972 م تم دمج بلدية مطرح مع بلدية مسقط، وأنشئت الأقسام المتخصصة في البلدية، فتغير المسمى إلى البلدية المركزية، ثم عرفت فيما بعد ببلدية مسقط، ثم جاء قانون 1974 م فغير المسمى إلى بلدية العاصمة، ثم أعيدت تسميتها مؤخراً عام 1988 م ببلدية مسقط مرة أخرى، وقد انتقلت في مارس 1984 م مسؤولية الإشراف على بلدية مسقط إلى ديوان البلاط السلطاني. بعد عامين من صدور قانون 1974 م أدخلت عليه تعديلات جوهرية، وذلك لتمكين البلدية من الاضطلاع بمهامها بكفاءة عالية مع توسيع رقعتها الجغرافية، كما مُنح المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات التي مكنته من إصدار التشريعات والأوامر المحلية التي تمكن الجهاز التنفيذي من القيام بمهامه، وكذلك توحيد قيادة البلدية (بشقيها التشريعي والتنفيذي) في رئيس البلدية، وتمديد مدة المجلس البلدي إلى أربع سنوات بدلاً من سنتين. صدر قانون بلدية مسقط وفق المرسوم السلطاني السامي رقم 38/2015. وتعتبر البلدية من وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتشرف البلدية على ست ولايات